القـــرائن
فى النحو العـــربى

* * *

دكتور / محمد عبدالله سعادة

القرائن فى النحو العربى

نرى فى علم النحو أن اللفظ قد يتعدد معناه كالمصدر من الأسماء ينوب عن الفعل نحو: ضربا زيداً ، ويؤكد الفعل نحو ضربته ضربا ويبين سبب الفعل نحو ضربته ضربا ويبين سبب الفعل نحو ضربته تأديبا له ، وينوب عن اسم الفاعل نحو أصبح ماؤكم غورا .

ونرى أن الأداة تكون لعدد من المعانى مثل « ما » تكون موصولة فى قوله تعالى : ما عندكم ينفد وما عند الله باق ، والتعجبيه نحو ما أحسن زيدا فهى نكرة تامة والمعنى شىء حسن زيدا ، والاستفهامية نحو مالونها وقوله تعالى : وما تلك بيمينك يا موسى ، والشرطية نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله ، والمصدرية نحو « عزيز عليه ماعنتم » وتأتى « ما » نافية وكافة ، ومن شأن أن ينظر فى أحوال «ما» فليرجع إلى كتاب مغنى اللبيب (١) .

والصيغ صالحة أيضا لهذا التعدد . فمثلا صيغة «أفعل» تكون للتعدية والسلب والدخول فى شىء .

والاسم المرفوع صالح لأن يكون فاعلا ، أو نائب فاعل ، أو اسما لكان أو خبرا لأن ، أو مبتدأ ، أو خبرا .

فاللفظ الواحد تتعدد المعنى وهو خارج عن سياق الجملة . أما إذا تحدد المراد بواسطة علامة أو قرينة فى السياق لايكون إلا معنى واحد تحدده القرائن .

ومن هنا ظهر الاعتناء بدراسة القرائن التى تحدد المراد والمعنى المقصود للمفردات والتراكيب .

---

(١) مغنى اللبيب لابن هشام ص ٢ وما بعدها الجزء الثانى .

والإعراب عند النحاة ماهو إلا كشف للعلاقات بين الحروف والألفاظ التى تتكون فيها الجمل . وهذه العلاقات تسمي عند عبد القاهر الجرجانى التعليق . فالتعليق قرينة كبرى تحتاج إلى تأمل . فالكشف عنها هو الغاية من التحليل الإعرابى .

ويقول الدكتور تمام حسان (١) : ولعل أذكى محاولة لتفسير العلاقات السياقية فى تاريخ التراث العربى إلى الآن هى ما ذهب إليه عبد القاهر الجرجانى صاحب مصطلح « التعليق » .

وقد كتب عبد القاهر تلك الدراسة القيمة فى كتابه « دلائل الإعجاز » تحت عنوان النظم . فيقول (٢) : « معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض ، وجعل بعضها بسبب من بعض ، والكلم ثلاث : اسم وفعل ، وحرف ، وللتعلق فيما بينها طرق معلومة ، وهو لايعدو ثلاثة أقسام : تعلق اسم باسم ، وتعلق اسم بفعل ، وتعلق حرف بهما » .

ويقول عبد القاهر (٣) : « فهذه هى الطرق والوجوه فى تعلق الكلم بعضها ببعض . وهى كما تراها معانى النحو وأحكامه » .

فالنظم جعله عبد القاهر للمعانى ، أى أن النظم عند عبد القاهر هو تصور علاقة الإسناد مثلا بين المسند إليه والمسند ، وتصور علاقة التعدية بين الفعل والمفعول به .

فالاسم يتعلق بالاسم بأن يكون خبرا عنه أو حالا منه ، أو تابعا له والاسم يتعلق بالفعل بأن يكون فاعلا له ، أو مفعولا .

والحرف يتعلق بالاسم والفعل معا . بأن يتوسط بين الفعل والاسم فيكون

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٨٦ .

(٢) دلائل الإعجاز ٤٣ — ٤٤ . (٣) دلائل الإعجاز ٤٧

ذلك فى حروف الجر . مثل قولك: مررت فلا يصل إلى زيد فإذا قلت : مررت بزيد أو على زيد : وجدته قد وصل بحرف الجر .

ويحدد عبد القاهر معنى النظم بقوله (١) : « واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذى يقتضيه علم النحو ، وتعمل على قوانينه وأصوله » .

وكما قلت إن أعظم شىء تكلم فيه عبد القاهر هو « التعليق » وقد قصد به كما فهمت تصور العلاقات بين المعانى النحوية وهو ما يسمى بالقرائن اللفظية أو المعنوية .

ولم يشرح عبد القاهر معنى التعليق ، وإنما فهم من إشاراته العامة فى سياق كتابه . فمن ذلك قوله : « يأخذ بعضها بحجز بعض » يقصد الكلمات فى النص، وكذلك قوله (٢) « هذا هو السبيل فلست بواجد شيئا يرجع صوابه إن كان صوابا وخطؤه إن كان خطأ إلى النظم ، ويدخل تحت هذا الاسم ، إلا وهو معنى من معانى النحو ، قد أصيب به موضع ووضع فى حقه ، أو عوامل بخلاف هذه المعاملة فأزيل عن موضعه واستعمل فى غير ما ينبغى له » .

ويقول فى موضع آخر (٣) : « ثم بحسب موقع بعضها من بعض ، واستعمال بعضها مع بعض » .

يفهم من ذلك أن أحكام النحو هى الضوابط التى تحدد العلاقات وهو ماقصد به عبد القاهر « التعليق » وما فهمناه نحن بمعنى القرائن اللفظية أو المعنوية التى تحدد المراد والمعنى من السياق . فالتعليق هو الإطار الذى يسميه النحويون « الإعراب » .

---

(١) دائل الإعجاز ١١٧ . (٢) دلائل الاعجاز ١١٨ .
(٣) السابق ١٢٣ .

القـــرائن

عرفنا أن اللفظ قد يصلح لأكثر من معنى، والمعنى المراد يحتاج إلى قرائن معنوية أو لفظية ، وهو ما يسمى بقرائن التعليق والوصول إلى الإعراب يحتاج إلى الأمرين معاً .

وسنتحدث أولا عن القرائن المعنوية التى تحدد المعانى النحوية .

عـلاقة الإسناد :

هى العلاقة الرابطة بين المبتدأ والخبر ، أو بين العقل والفاعل أو نائبه وإذا تصورنا هذه العلاقة صار الأول مبتدأ والثانى خبرا ، أو أن الأول فعل والثانى فاعل أو نائب فاعل . وهذه العلاقة هى قرينة معنوية . وهى لا تكفى وحدها بل تحتاج إلى قرائن أخرى لفظية تفيـد فى تحديد . طرفى الإسناد لنرى إن كان الطرفان اسمين أو اسما وفعلا ، أو فعلا واسمـا ، إلى غير ذلك ونحتاج أيضا إلى العلامة الاعرابية من رفـع ونصب وغير ذلك ممـا يعد قرائن لفظية تساعدنا مع القرائن المعنوية على الوصول إلى المراد . وهـكذا يكون الإسناد فى اللغة العربية إحدى القرائن ، أما فى اللغات الغربية فالإسناد لايفهم فيها إلا بواسطة نوع من القرائن اللفظية التى تسمى عندهم الأفعال المساعدة . فمثـلا اللغة الإنجليزية غير مشتملة على ما نسميه عندنا « الجملة الفعلية» بل تقع الجملة عندهم تحت اسم الجملة الأسمية . فجاءت العوامل المساعدة لتساعد على فكرة الاسناد [1] .

والنحاة كانوا يلمحون قرينة الإسناد بين طرفى الجملة الأسمية والفعلية فمثلا قوله تعالى : « شغلتنا أموالنا وأهلونا » نجد أن (نا) مفعول مع تقدمه ، أموالنا

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٩٢ د. تمام حسان .

فاعل مع تأخره ، وذلك بإدراك ما بينهما من إسناد، فيكون التحليل أو الإعراب بناء على ما بين أطراف الجملة من علاقات .

ومثل قوله تعالى : « يؤتى الحكمة من يشاء » حين نقول إن «من» مفعول أول ، والحكمة مفعول ثان. وذلك بإدراك ما بينهما من علاقة الإسناد، أو علاقة الآخذ والمأخوذ وكذلك المبتدأ والخبر إذا تساويا تعريفا وتخصيصا يجوز تأخير المبتدأ إذا كان هناك قرينة معنوية على تعيين المبتدأ فمثلا قول الشاعر(١).

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباعد

فإنه قدم الخبر هنا على المبتدأ لوجود القرينة من حيث المعنى ونحن نعرف أن الخبر هو محط الفائدة . فما يكون فيه التشبيه الذى تذكر الجملة لأجله فهو الخبر . وهو قوله (بنونا) . إذ المعنى أن بنى أبنائنا مثل بنينا ، لا أن بنينا مثل بنى أبنائنا .

وتقدير البيت : بنو أبنائنا بنونا .

والمعلوم أن الكوفيين لا يجيزون تقديم خبر المبتدأ ، مفردا كان أو جملة ، وأجاز ذلك البصريون لوروده فى كلام العرب وأشعارهم (٢) .

قرينة التعدية :

إذا قلت : ضرب زيداً عمر فإن إسناد الضرب إلى المسند إليه مخصص بوقوعه على عمرو ، وليس على إطلاقه . يقول عبد القاهر « كذلك إذا عديت الفعل إلى المفعول فقلت : ضرب زيد عمرا كان غرضك أن تفيد التباس الضرب الواقع من

---

(١) شرح المفصل ٩/١٣٢ . (٢) الإنصاف مسألة ٩ .

الأول بالثانى ووقوعه عليه . فقد اجتمع الفاعل والمفعول فى أن عمل الفعل فيهما إنما كان من أجل أن يعلم التباس المعنى الذى اشتق منه بهما ، فعمل الرفع فى الفاعل ليعلم التباس الضرب به من جهة وقوعه منه، والنصب فى المفعول ليعلم التباسه به من جهة وقوعه عليه ... » .

فأغراض الناس تختلف فى ذكر الأفعال . فهم يذكرونها تارة ويريدون إثبات المعانى التى اشتقت منها للفاعلين دون أن يتعرضوا لذكر المفعولين. فمن ذلك قولك : فلان يأمر وينهى ، ويعطى ويمنع فيكون ذلك لإثبات معنى الفعل على الإطلاق من غير أن يتعرض للمفعول . وعلى ذلك قوله تعالى : « قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون » والمعنى هل يستوى من له علم ، ومن لا علم له وكذلك قوله تعالى : « وأنه هو أمات وأحيى » فالمقصود هو الإحياء والإماته ، وقوله تعالى : « كلوا واشربوا ولا تسرفوا » أى أوقعوا هذين الفعلين وذروا الإسراف ، وتارة يقصد اسناد الفعل إلى فاعله وتعليقه بمفعوله نحو ولا تأكلوا الربا ولا تقربوا الزنا .

قرينة الغائيــة :

فإذا قلت : « جئت رغبة فيك » فرغبة اسم فعل لأجله فعل وهو المجىء . وحكمه النصب . فالرغبة هى العلة الحامله على إيجاد الفعل وهو المجىء . وإسناد الإتيان إلى نفسك مقيد بغاية وهى الرغبة فى اللقاء . وتكون الغائية قرينة معنوية دالة على المفعول لأجله .

وقرينة الغائية هى أيضا قرينة نصب المضارع بعد فاء السببية بأن مضمرة وجوبا . نحو : أطع ربك فتدخل الجنة .

فغاية الطاعة دخول الجنة ، وكذلك نصب المضارع بعد كى وحتى .

قرينة المعية

وهى قرينة معنوية تستفاد منها المصاحبة على غير طريق العطف ، والمعية مقصود بها قرينة المفعول معه ، والمضارع بعد واو المصاحبة نحو قول الشاعر .

لاتنه عن خلق وتأتى مثله عار عليك إذا فعلت عظيم

أى لاتنه عن خلق مع إتيان مثله . فالمصاحبة أو المعيه هنا قرينة معنوية على نصب المضارع بعد الواو بأن مضمرة وجوبا وكذلك المفعول معه نحو قوله تعالى : « فأجمعوا أمركم وشركاءكم » إذا لم يقدر عامل ثلاثى ولا مضاف ثان .

قرينة بيان الهيئة :

وهى قرينة معنوية تفيد معنى « الحال » بواسطة الاسم المنصوب أو الجملة مع الواو وبدونها . فإذا قلت : « جئت مسرعا » فالمعنى إنك جئت وحالك وهيئتك إنك مسرع . فالحال يبين هيئة الفاعل أو المفعول أو هما معاً . وإذا قلت : جاء محمد وهو يسرع . فالحال عبر عنها هنا بالجملة والواو . وتسمى واو الحال . ونحو قوله تعالى : « لئن أكله الذئب ونحن عصبة » .

قرينة بيان الإبهام :

وهى قرينة معنوية على باب التمييز (١) والتمييز اسم نكرة مبين لإبهام

(١) الفرق بين الحال والتمييز أن الحال بمعنى فى . نحو جاء زيد راكب أى فى حال ركوب ، والتمييز بمعنى « من » نحو : أحد عشر كوكبا أى من كوكب .

اسم ، أو إبهام نسبة . والتفسير يكون عند الحاجه إلى الإيضاح ، والحاجة إلى الإيضاح تكون عند الإبهام .

والمبهم الذى يفسره التمييز هو :

١ ـ الإسناد نحو طاب محمد نفسا .

٢ ـ التعدية نحو زرعت الأرض شجرا .

٣ ـ العدد أو المقدار نحو أحد عشر كوكبا .

قرينة الظرفية :

وهى قرينة معنوية دالة على المفعول فيه ، والمفعول فيه يسمى عند البصريين ظرفا (١) ، والظرف فى الاصطلاح ما ضمن معنى فى الظرفية باطراد من اسم وقت أو اسم مكان أو اسم عرضت دلالته على أحدهما . فالمكان والزمان نحو مكثت هنا ازمنا فهنا اسم إشارة للمكان ، وأزمنا جمع زمن من أسماء الزمان ، والاسم الذى عرضت دلالته على أحدهما نحو سرت عشرين يوما فعشرين مفعول فيه منصوب نصب ظرف الزمان ، لأنه لما ميز بيوما وهو من أسماء الزمان عرضت له أسمية الزمان .

قرينة الإضافة :

وهى قرينة معنوية دال على حروف الجر . ويسميها الكوفيون (٢) حروف الإضافة لأنها تضيف معانى الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها ، أى تربط بينهما . ويسمونها أيضا حروف الصفات لأنها تحدث صفة فى الاسم من ظرفية أو غيرها .

---

(١) شرح التصريح على التوضيح ٣٣٧/١ . (٢) شرح المفصل ٧/٨ .

وحروف الجر متساوية فى إيصال الأفعال إلى ما بعدها وعمل الخفض . وإن اختلفت معانيها فى أنفسها .

ويقول الأشمونى فى باب الاستثناء : « وإنما لم تعمل إلا » الجر لأن عمل الجر بحروف تضيف معانى الأفعال إلى الأسماء وتنسبها إليه ، و « إلا » ليست كذلك ، فإنها لا تنسب إلى الاسم الذى بعدها شيئا ، بل تخرجه من هذه النسبة » .

ويفهم من كلام الأشمونى أن حروف الجر تنسب معانى الأفعال إلى الأسماء ولذا يمكن أن تكون النسبة قرينة معنوية دالة على حروف الجر كما سميناها من قبل قرينة الإضافة .

وحروف الجر عاملة للجر من قبل أن الأفعال التى قبلها ضعفت عن وصولها إلى الأسماء . فجعلوا حروف الجر موصولة لها إليها فقالوا عجبت من زيد ، ونظرت إلى عمرو .

وأما الإضافة الحقيقية وهى إضافة اسم إلى اسم فيمكن أن تكون قرينة للاسناد . فالإضافة إسناد اسم إلى غيره وعلى ذلك يمكن أن يقال إن هناك نسبة من جهتين : من جهة حرف الجر ، ومن جهة إضافة اسم إلى اسم . وتكون النسبة حينئذ قرينة معنوية على حروف الجر وعلى الإضافة

قرينة التبعية :

وهى قرينة معنوية تدخل تحتها أربع قرائن هى النعت والعطف والتوكيد والبدل . وهذه القرائن تحتاج إلى قرائن لفظية أخرى مثل المطابقة بين التابع والمتبوع ، وقرينة الرتبة فالتابع متأخر عن المتبوع .

فأما النعت فيصف المنعوت ويكون حقيقيا وسببيا وجملة وشبه جملة، والتوكيد لفظى ومعنوى . وعطف البيان لا يتم بواسطة الحرف . وهو التابع المشبه للصفة فى توضيح متبوعة إن كان معرفة وتخصيصه إن كان نكره وعطف النسق يكون بالحرف . والبدل إما مطابق أو اشتمال أو بعض . وكل هـذه الأنواع قرائن معنوية على تبعية التابع للمتبوع .

القرائن اللفظية

يمكن أن نجمل القرائن اللفظية فيما يأتى

١ ـ العلاقة الإعرابية (العامل) .

٢ ـ بناء الصيغة .

٣ ـ الأداة .

٤ ـ الرتبـــة .

٥ ـ الرابط .

٦ ـ قرينة التلازم (الافتقار) .

١ ـ العلاقة الإعرابية

اهتم النحاة بالعلاقة الاعرابية، وجعلوا الاعراب قرينـة لفظية على المعنى المراد : ويختلف الإعراب تبعا لاختلاف العامل، ونظرية العامل هى أساس علم النحو . ويقصد بها بيان العلامات بين أجزاء التراكيب. فهناك ارتباط بين الفعل والاسم، وبين الاسـم والاسم، وبين الحرف والاسم والفعل وهـذا الارتباط يحتاج إلى علاقات صوتية تعين على تحديد العلاقات . اصطلح عليهـا بعلامات

الإعراب . وقد تحدث سيبويه عن العامل فقال (١) : « وإنما ذكرت ثمانية (٢) مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل... » .

وكذلك قال ابن جنى (٣) : « وإنما قال النحويون : عامل لفظى وعامل معنوى ، ليروك أن بعض العمل يأتى مسببا عن لفظ يصحبه كمررت بزيد ، وبعضه يأتى عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء ، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول ، فأما فى الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشىء غيره ، وإنما قالوا : لفظى ومعنوى لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ ، أو باشتمال المعنى على اللفظ ، وهذا واضح » .

ومعنى كلام ابن جنى أن العامل لا يحدث العمل ، والعمل يكون مسببا عن لفظ يصحبه .

وجاء ابن مضاء ت ٥٩٢ هـ ودعا إلى إلغاء (٤) القول بالعامل النحوى . ولم يقدم لنا بديلا عن ذلك ، واستدل ابن مضاء على إلغاء العامل النحوى بعبارة ابن جنى السابق ذكرها . وهى قوله « انما هو للمتكلم نفسه لا لشىء غيره » .

والحقيقة أن ابن جنى يقصد غير ذلك ولا يعنى إلغاء العامل .

فأخذ ابن مضاء من قول ابن جنى ما يؤيد دعوته دون أن يذكر عبارة كاملة .

---

(١) الكتاب ١/٣ (٢) المجارى الثمانية هى النصب والجر والرفع والجزم ، والفتح والضم والكسر والسكون .

(٣) الخصائص ١/١٠٩ ـ ١١٠ (٤) الرد على النحاة لابن مضاء ص ٦٩ تحقيق د. محمد البنا .

وعلى ذلك أقول : إن العلامات الإعرابية إحدى القرائن اللفظية سواء كان سببها العامل ، أو لفظ يصحبه كما ذكر ابن جنى . علما بأن الإعراب وحده لايكون قرينة لفظية أحيانا . بل يصعب التمييز بين الأبواب بواسطتها حين يكون الإعراب تقديريا أو محليا أو بالحذف . ولابد من تضافر القرائن . ويمكن أن تؤدى قرائن أخرى دون العامل النحوى إلى المعانى النحوية .

والسبب فى ذلك خفاء الحركة . فيجب الاعتماد على قرائن أخرى .

ومن أمثلة ذلك « خرق الثوب المسمار » فاعتمدوا على قرينة معنوية هى الإسناد ، وأهملت الحركة ، إذ لا يسند الخرق إلى الثوب وإنما يسند إلى المسمار فيعلم الفاعل من المفعول . فكانت القرينة المعنوية هنا أولى وأقوى من القرينة اللفظية وهى الإعراب .

ومن ذلك : ضرب موسى عيسى فكل من الاسمين محتمل للفاعلين والمفعولية. والذى التزم فاعليه الأول انما هو بعض المتأخرين [1] .

ومن ذلك قولهم : هذا جحر ضب خرب ، اتفق النحاة على رفع خرب لأنها وصف جحر . وغلطوا رواية الجر . ورد على رفع خرب رهينة معنوية هى التبعية ، وأغنت هذه القرينة عن القرينة اللفظية وهى المطابقة فى الإعراب . وكان الداعى إلى جر خرب هو المناسبة بين المتجاورين .

وقد سماه النحاة المجاورة [2] ، والشىء يعطى حكم الشىء إذا جاوره .

---

(١) المغنى ٢/١٥٣ .

٢) أنفرد ابن جنى وأجاز الجر فى « خرب » على حذف مضاف ، أى هذا جحر ضب خرب جحره ، كما تقول . مررت برجل قائم أبوه فتحرى قائما وصفاً على رجل وإن كان القيام للأب .

٢ ـ قرينة الصيغة :

عرفنا أن الفاعل اسم ، وكذلك المبتدأ والخبر ونائب الفاعل وتكون الإسمية حينئذ قرينة لفظية . فالأسماء لها صيغ وكذلك الأفعال ، والمصادر تكون مفعولا مطلقا ومفعولا لأجله ويأتى التمييز اسما نكرة جامدا ، والحال اسم نكرة مشتق إذا كان مفردا . وهكذا يكون بناء الصيغة قرينة لفظية على الباب . وعرفنا أيضا أن الفعل اللازم يصل إلى المفعول بواسطة ، وبعض الصيغ معنى اللزوم مثل فعل بضم العين للسجايا ، والثلاثى اللازم إذا همز أو ضعف فإنه يتعدى . ومن هنا تصير الصيغة وبناء الكلمة على نحو خاص قرينة لفظية . وقد نجد أحيانا أن الصيغة تخالف وضعها الأصلى مثل قصر الممدود ، ومد المقصور ، ومجىء الحال جامدة وغير ذلك .

٣ ـ قرينة الرتبة :

أشار عبد القاهر إلى هذه القرينة حين قال (١) « ثم يحسب موقع بعضها من بعض ، وكان يقصد ترتيب الكلمات . وهو ما اشتهر بين النحاة باسم «الرتبة» وما عرف عند البلاغيين تحت عنوان التقديم والتأخير .

وهناك رتب محفوظة فى تراكيب النحو مثل تقدم الموصول على الصلة والموصوف على الصفة ، وصدارة أساليب الشرط والاستفهام وتقدم حرف الجر على المجرور ، وحرف العطف على المعطوف وأداة الاستثناء على المستثنى .

= أنظر الخصائص ١٩١/١ . ومثل ذلك : « عليهم نار مؤصدة » أى موصد بابها ، وقوله تعالى « كعصف مأكول أى مأكول حبه .

(١) دلائل الإعجاز ص ١٢٣ .

وهناك رتب تتغير وليست ثابتة مثل رتبة الفاعل والمفعول به ورتبة المبتدأ و الخبر . فإذا قلت : خاف ربه عمر . لا تكون الرتبة قرينة هنا . فقد عاد الضمير على متأخر لفظا . والقرينة هنا هى الإسناد .

٤ ـ قرينة الأداة :

وهى قرينة لفظية تستخدم فى التعليق. والأدوات نوعان : أحدهما داخله على الجمل ، والثانية داخله على المفردات .

والداخلة على الجمل نحو النواسخ والقسم والشرط والاستفهام ، والداخلة على المفردات نحو حروف الجر والعطف .

ولكل أداة مطلب خاص يلازمه . فتكون الأداة قرينة لفظية على المراد بعدها . ومثال ذلك إذا الشرطية ، وإذا الفجائية فإذا الفجائية تختص بالجمل الاسمية، ولا تحتاج إلى جواب ولا تقع فى الابتداء ، ومعناها الحال لا الاستقبال. مثل قوله تعالى « فاذا هى حية تسعى » ، وقوله : « فاذا هم خامدون » فقياس هذا وجوب الرفع بعد إذا الفجائية. أما إذا الظرفية المتضمنة معنى الشرط تختص بالدخول على الجملة الفعلية (١) عكس الفجائية . وقد اجتمعت إذا الفجائية والشرطية فى قوله تعالى : « إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون » فتكون إذا الظرفية دالة على أن ما بعدها فعل على شرط أن يتحقق معنى الجزاء فيها . ولذا حكمنا على « إذا » فى قوله تعالى « إذا السماء انشقت » بأنها ظرفية شرطية مع أنها داخلة على اسم ، فالسماء فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور (٢) .

---

(١) مذهب سيبويه والأخفش أن الشرط بالفعل أولى كالنفى والاستفهام .
(٢) المغنى ٨٤/١ .

ويمكن أن نضرب مثلا آخر لقرينة أداة واو المعية، وهى تفرق بين المفعول معه ، والفعل المضارع المنصوب بأن مضمرة بعدها.

٥ ـ قرينة الرابط :

والرابط قرينة لفظية على ارتباط أحد الطرفين بالآخر.

والربط يكون بين الموصول وصلته ، وبين القسم وجوابه ، وبين الشرط وجوابه إلى غير ذلك .

أنواع الروابط

١ ـ يعود الضمير على متقدم لفظا ورتبة أو لفظا دون رتبة أو رتبة دون اللفظ ، وقد يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة مثل ضمير الشأن . وقد يستتر الضمير العائد نحو قوله تعالى :

« واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا » أى فيه .

٢ ـ الربط بالحرف مثل الفاء فى جواب الشرط، ومثلها إذا الفجائية . والفاء تكون قرينة لفظية على المعنى بربطها بين الجواب والشرط . ومثل ذلك اللام الواقعة فى جواب القسم وجواب لولا .

٣ ـ الربط بإعادة اللفظ نحو قوله تعالى :

« الحاقة ما الحاقة »

٤ ـ الربط بإعادة معنى اللفظ نحو شعارى لا إله إلا الله

٥ ـ الربط باسم الإشارة نحو قوله تعالى :

« يوم يجمعهم ليوم الجمع ذلك يوم التغابن » .

ولذا كان قوله تعالى (١) :

« لها سبعة أبواب لكل باب منهم جزء مقسوم »

يعود الضمير فى قوله منهم على الكفار ، لا على الأبواب ، ولو كان عائدا على الأبواب لقال منها .

---

(١) سورة الحجر ٤٤ .

٦ ـ قرينة التلازم (الافتقار) :

وهو قرينة لفظية كما فى تلازم الموصول وصلته ، وحرف الجر ومجروره ، والمبهم وتمييزه ، وواو الحال وجملة الحال . وحرف العطف والمعطوف ، وكلا وكلتا يستلزمان مضافا إليه معرفة مثنى ليعربا إعراب المثنى .

وحذف أحد المتلازمين دائما يكون مع القرينة الدالة على المحذوف فالمضاف والمضاف إليه يتطلب أحدهما الآخر . ويحذف كلا منهما بدليل القرينة . نحو قوله تعالى : « وجاء ربك » أى أمر ربك ، لاستحالة المجىء الحقيقى (١) . وقوله تعالى : « واسأل القرية» أى أهلها . وكذلك الموصوف وصفته متلازمان و يحذف كلاهما لقرينة . نحو قوله تعالى : « وليدخلوا المسجد كما دخلوه أول مرة » أى المسجد الأقصى . وكذلك يحذف المعطوف لقرينة نحو قوله تعالى : « لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل» اى«ومن أنفق من بعد الفتح» بدليل أن الاستواء إنما يكون بين شيئين . وهذه قرينة على المحذوف .

وكذلك التمييز الذى يفسر المبهم وهما متلازمان . قد يحذف لقرينة نحو قوله تعالى : عليه تسعة عشر .

* * *

(١) المغنى ٢/١٦٤ .